لو لم نكن أمام معركة مصيرية ، سياسية وعسكرية ، ضد الصهيونية والامبريالية ، لانه يمثل ردنا على تحدي الفقر والتخلف الاقتصادي وانتفاضتنا لازالة الاستغلال الاجنبي البشع وتأمين الاستقلال الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية لشعوبنا والانطلاق على الطريق الصحيح نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية لامتنا . ولكننا في هذه الايام نواجه معركة مصيرية ضد الامبريالية والصهيونية ولذا فانه بالاضافة الى الاعتبارات المتقدمة ، جدت اعتبارات أخرى ملحة نابعة من قلب المعركة ومقتضياتها ومن ضرورة تسخير كافة الطاقات العربية واستخدام جميع الاسلحة والموارد المتوفرة لدينا لكسب المعركة مهما كان الثمن وتسديد ضربة قوية حاسمة لصالح الاعداء في بلادنا ، وعلى رأسها المصالح النفطية التي تمثل قيمة اقتصادية ومالية واستراتيجية هامة للغرب .

واذا كان تأميمنا لثرواتنا النفطية هو اجراء محتم ، ان آجلا أو عاجلا ، فلماذا لا نقوم به الآن وفي أسرع وقت ممكن ليكون الرد الحاسم السريع على الامبريالية والصهيونية ؟ أليس من العجيب ومن الضعف الشائن الذي ليس له حدود أن نرى الولايات المتحدة تتكالب على عدائنا السافر بقسوة متزايدة وشراسة غريبة ثم نترك مصالحها البترولية ترتع في بلادنا آمنة مطمئنة وتجني الارباح الطائلة وتحقق لبلدانها المزايا الاستراتيجية الهامة التي تمثلها لها سيطرتها على هذه الثروات الضخمة؟ ومما يزيد في مرارة السخرية أن أشد البلدان عداوة لنا هي أكبرها مصالح في نفطنا . ومما لا شك فيه ان احد الاسباب الرئيسية التي جعلت أمريكا لا تحرص حتى على قدر ضئيل من الاعتدال في سياستها ضدنا انها لم تشعر حتى الآن ان مصالحها الرئيسية في المنطقة مهددة بشكل جدي . ولذا فان أبسط اعتبارات الكرامة تفرض علينا ان ننتقل الان من مجرد التهديد الذي لم يعد يصدقه أحد الى تنفيذ هذا التهديد وتجريد الشركات النفطية من امتيازاتها لا سيما وان وجود هذه الشركات في بلادنا لم يعد له مبرر ولم يعد ضروريا لاستثمار ثرواتنا ، كما سنبين فيما بعد .

ثم أننا أمام معركة تفرض الظروف بأن تكون معركة شاملة ضد الصهيونية والامبريالية ولا بد لها بحكم طبيعتها أن تكون طويلة . فكيف نستطيع أن نشن هذه المعركة الشاملة الطويلة وبين ظهرانينا هذه الجيوب المعادية التي تسيطر على اقتصادنا ودخلنا الرئيسي وخططنا الانمائية والتي هي مستعدة لان تطعننا من الخلف عند أول فرصة حفاظا على مصالح بلدانها الاستعمارية وان تشيع الاضطراب في اقتصادنا وخططنا الانمائية. ويكفي أن نورد نموذجا لما يمكن أن تقدم عليه هذه الشركات في هذا الصدد ما قامت به شركة نفط العراق (آي. بي. سي) في مواجهة الحكومة العراقية قبل صدور قرار تأميمها في أول يونيو (حزيران) ١٩٧٢ . اذ من المعروف ان هذه الشركة عمدت فجأة في ربيع عام ١٩٧٢ ، ومن أجل الضغط على الحكومة العراقية — عمدت الى تخفيض انتاجها بنسب كبيرة وصلت الى حوالي نصف انتاجها السابق مما ترتب عليه نقص دخل الحكومة العراقية بهذه النسبة ومما كان سيؤدي الى بث الاضطراب في جسم الاقتصاد الوطني العراقي وفي تنفيذ المشاريع الانمائية العراقية . ان من الواضح اذن اننا لا يمكن ان نخوض معركة شاملة طويلة الا بعد أن نكون قد أمنا السيطرة والرقابة الحقيقية على هذه الثروة الوطنية الرئيسية ووضعناها تحت أيد وطنية تعمل للصالح العربي فحسب .

ونود أن نبين هنا بأن من السذاجة القول ، كما يدعي البعض، بأن هذه الشركات النفطية ليست سوى شركات تجارية وانه لا دخل أو ارتباط لها بالسياسة الامريكية الرسمية . فالحقيقة ان هذه الشركات ليست سوى أدوات للاستعمار الجديد وهي تنسق مواقفها مع السياسة الامريكية المستوحاة من المصالح العليا للولايات المتحدة وتخدم أغراض هذه السياسة . ولقد سبق أن أشرنا الى تصريحات بعض المسؤولين الامريكيين التي تكشف صراحة عن ذلك (مثل تصريح Rubottom الذي كان مساعدا لوزير الخارجية الامريكي